دائـــرة الـقـضـــاء
JUDICIAL DEPARTMENT

الخطة الاستراتيجية
STRATEGIC PLAN
2026 - 2024

عدالة تستشرف المستقبل ..

المحتويات

مقدمة 3

كلمة وكيل دائرة القضاء في أبوظبي 5

كلمة النائب العام لإمارة أبوظبي 6

الخارطة الاستراتيجية 7

الهدف الاستراتيجي: قضاء عادل ناجز لمجتمع آمن ومستقر 9

الأولويات الاستراتيجية 10

الخطة الاستراتيجية 11

المحاور الفرعية 12

تسخير قوة الذكاء الاصطناعي 12

تحويل خدمات المحكمة 14

تعزيز الابتكار في تحقيق العدالة 15

مقدمة

شهد عام 2023 العديد من المتغيرات الاستراتيجية والتشغيلية في بيئة الدائرة، حيث انقضت بانقضائه الخطة الاستراتيجية السابقة 2021-2023 والتي تم إعدادها في ظروف استثنائية مر بها العالم أثناء جائحة كورونا، وهي الخطة التي أثبت من خلالها النظام القضائي في إمارة أبوظبي متانته وجاهزيته للتعامل مع الأزمات والطوارئ. فلم تتوقف الخدمات القضائية والعدلية وجنت الدائرة ثمار الاستثمار في التقنيات الحديثة وتبني ممارسات الاستدامة واستمرارية الأعمال ودمجهما بعملها الاستراتيجي. كما شهد العام الأخير أيضاً انضمام المؤسسات الإصلاحية والعقابية إلى دائرة القضاء في أبوظبي، هذا سوف ينعكس بلا شك على جودة اجراءات منظمة المؤسسة الاصلاحية والعقابية في الإمارة

وفي خضم عصر التقدم التكنولوجي السريع والاحتياجات المجتمعية المتطورة والأثار الاستراتيجية والتشغيلية التي انعكست على الدائرة خلال العام الماضي، يستعد قضاء أبوظبي للشروع في رحلة تحويلية من خلال استراتيجية 2024-2026. وتحدد هذه الخطة الطموحة خارطة طريق شاملة للدائرة لتبني أحدث التقنيات، وتعزيز جودة وكفاءة خدمات المحاكم، وتعزيز دورها كركيزة للعدالة في أبوظبي وذلك من خلال المحاور التالية

"يعمل النظام القضائي بأبوظبي لضمان مواصلة مسيرة التميز والريادة في تقديم الخدمات القضائية والعدلية بما يلبي الطموحات والرؤية المستقبلية

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان

نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء،
رئيس ديوان الرئاسة، رئيس دائرة القضاء

1. تسخير قوة الذكاء الاصطناعي

في قلب استراتيجية دائرة القضاء للأعوام 2024-2026 يكمن التكامل الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي في العمليات والخدمات القضائية. وسيتم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتعزيز إدارة القضايا، وتحسين عملية صنع القرار، وأتمتة المهام اليومية، وتأهيل الكادر للتعامل مع المسائل القضائية والعدلية المعقدة كما سوف يساهم تعلم الآلة على مخرجات التدريب القضائي بما يعزز مخرجات المعرفة القضائية

ستعمل الخطة على نشر الأدوات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي لتبسيط تداول الدعاوى، وتحديد السوابق القانونية والقضائية ذات الصلة، والتنبؤ بنتائج الدعوى، مما يقلل الأعباء الإدارية وتسريع وتيرة العدالة. ستوفر منصات الدردشة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي إمكانية الوصول على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع إلى المعلومات والإرشادات القانونية، مما يعزز إمكانية الوصول ويقلل الاعتماد على الزيارات الفعلية إلى المقرات

2. تطوير خدمات المحكمة وإعادة هندسة الاجراءات

كما تعطي استراتيجية دائرة القضاء الأولوية لتحسين خدمات المحاكم، مما يضمن سهولة الوصول إليها وكفاءتها وسهولة استخدامها. تتضمن الجهود تطبيق تقنيات مبتكرة لتحديث البنية التحتية للمحاكم، وإدخال إجراءات المحكمة الافتراضية، وتوسيع الخدمات الإلكترونية لتقديم المستندات، وجدولة جلسات الاستماع، ودفع الرسوم

ستستفيد الدائرة من تجهيزات قاعات المحاكم بأحدث التقنيات لتسهيل العرض السلس للأدلة والترجمة الفورية والمشاركة عن بعد للأطراف والشهود. وسيتم تعزيز الوسائل البديلة لفض المنازعات لتشجيع التسويات الودية وتقليل عبء القضايا أمام المحاكم

3. تعزيز الابتكار في تحقيق العدالة

وتمتد استراتيجية دائرة القضاء إلى ما هو أبعد من أسوار المحكمة، مع إدراكها لأهمية النهج التعاوني لتحقيق العدالة. وستعمل الإدارة مع المهنيين القانونيين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز ثقافة الابتكار والتحسين المستمر داخل نظام العدالة

وستعمل الشراكات مع الجامعات والمؤسسات البحثية على دفع تطوير الأدوات والحلول القانونية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. سيضمن التعاون مع المتخصصين القانونيين توافق تقنيات الذكاء الاصطناعي مع المبادئ القانونية والمعايير الأخلاقية بهدف تعزيز ثقة الجمهور في نظام العدالة

كلمة وكيل دائرة القضاء في أبوظبي
بمناسبة إطلاق الخطة الاستراتيجية 2024 - 2026

في ظل التوجيهات السامية لسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة، رئيس دائرة القضاء، وفي خضم عصر التطوير المستمر والاحتياجات القانونية المتنامية، تظل دائرة القضاء في أبوظبي ثابتة في التزامها بتقديم خدمات عدلية ذات مستوى عالمي. وبينما نبدأ هذه الدورة الاستراتيجية الجديدة للأعوام 2024-2026، فإننا نسترشد برؤية التميز والكفاءة ضمن نظام قضائي مستقل

تعتمد استراتيجية دائرة القضاء للأعوام 2024-2026 على الأسس القوية والرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة. وسوف نستمر في دعم سيادة القانون، وضمان العدالة للجميع، والحفاظ على الحقوق، وتعزيز السلام داخل مجتمعنا. ستظل قيمنا الأساسية المتمثلة في التميز وسعادة العملاء والعدالة والنزاهة والقدرة التنافسية في طليعة كل ما نقوم به

وتحدد هذه الخطة الاستراتيجية أولوياتنا الرئيسية للسنوات الثلاث المقبلة. وسوف نركز على تعزيز الوصول إلى العدالة من خلال التقنيات المبتكرة والعمليات المبسطة. وسيكون الاستثمار في تدريب وتطوير موظفينا القضائيين والإداريين أمرا بالغ الأهمية. علاوة على ذلك، سنسعى جاهدين إلى تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، وتعزيز تبادل المعرفة وأفضل الممارسات

وأنا على ثقة من أنه بفضل تفاني وخبرة موظفينا، والدعم الثابت من قيادتنا، ستظل دائرة القضاء منارة للعدالة في أبوظبي. ونحن ملتزمون بلعب دور حيوي في التنمية المستمرة للإمارة، وضمان مستقبل آمن ومزدهر للجميع

سنركز على تعزيز الوصول إلى العدالة من خلال التقنيات المبتكرة والعمليات المبسطة

المستشار/ يوسف سعيد العبري

وكيل دائرة القضاء - أبوظبي

كلمة النائب العام لإمارة أبوظبي
بمناسبة إطلاق الخطة الاستراتيجية 2024 - 2026

تعد الخطة الاستراتيجية 2024-2026 بمثابة خارطة طريق لالتزامنا بدعم القانون وحماية حقوق الأفراد داخل الإمارة. بناءً على النجاحات التي حققتها السنوات الماضية، تؤكد الاستراتيجية الجديدة على التميز في خدمات النيابة العامة. سيظل تفانينا الذي لا يتزعزع في تحقيق العدالة محوريًا في رسالتنا، حيث نضمن السلامة العامة والأمن من خلال نظام قانوني قوي وفعال

يلعب الملف الجزائي دوراً حيوياً في أهداف الخطة الاستراتيجية 2024-2026 من خلال تحقيق نتائج المؤشرات الاستراتيجية في الخطة ونحن على يقين بأن النيابة العامة في إمارة أبوظبي سوف تواصل جهودها نحو الريادة العالمية في ظل توجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، حفظه الله

ونحن على ثقة من أن الفريق الاستثنائي من أعضاء النيابة العامة والموظفين في النيابة العامة مع زملائهم في كافة قطاعات الدائرة مجهز بشكل جيد لتحقيق الأهداف الطموحة المنصوص عليها في هذه الخطة الاستراتيجية. ومن خلال التفاني والالتزام بأعلى معايير الممارسة القانونية، سنستمر في لعب دور حيوي في الحفاظ على استقرار وازدهار أبوظبي

> يلعب الملف الجزائي دوراً حيوياً في أهداف الخطة الاستراتيجية 2024-2026 من خلال تحقيق نتائج المؤشرات الاستراتيجية

المستشار/ علي محمد البلوشي
النائب العام لإمارة أبوظبي

الخارطة الاستراتيجية

وعلى ضوء ما سبق ذكره ومن خلال دمج نتائج تحليل البيئة الخارجية والداخلي بالتوجهات الحكومية ودراسات المقارنة المعيارية، حددت الدائرة رؤيتها ورسالتها للمرحلة المقبلة

الرؤية

أن تكون إمارة أبوظبي مركزاً عالمياً للعدالة يوفر نظاماً قضائياً متقدماً ومستداماً.

أبوظبي... عاصمة العدالة العالمية

الإمارة التي توفر نظاماً قضائياً متقدماً ومستداماً، يلبي تطلعات المجتمعين المحلي والدولي، ويضمن تحقيق العدالة وسيادة القانون

بهذه العبارة البسيطة والواضحة، تعبر دائرة القضاء في أبوظبي عن رؤيتها الطموحة، التي تسعى من خلالها إلى جعل إمارة أبوظبي مركزاً عالمياً للعدالة، يوفر نظاماً قضائياً متقدماً ومستداماً، يلبي تطلعات المجتمعين المحلي والدولي، ويضمن تحقيق العدالة وسيادة القانون

وتحقيقاً لهذه الرؤية، تسعى دائرة القضاء إلى تطوير نظامها القضائي، وتعزيز كفاءة وفاعلية القضاء، ورفع مستوى الوعي القانوني لدى المجتمع، وتعزيز التعاون مع الجهات الدولية والإقليمية في مجال العدالة

ومن خلال هذه الجهود، تسعى دائرة القضاء إلى ترسيخ مكانة إمارة أبوظبي كمركز عالمي للعدالة، وتعزيز مكانتها كوجهة اقتصادية واستثمارية رائدة

الرسالة

التمسك بسيادة القانون وتحقيق العدالة وتقديم خدمات قضائية وعدلية متميزة.

«نسعى إلى تحقيق العدالة وسيادة القانون، وتعزيز الأمن المجتمعي، من خلال تقديم خدمات قضائية وعدلية متميزة»

بهذه العبارة الموجزة، تعبر دائرة القضاء في أبوظبي عن رسالتها الاستراتيجية، التي تسعى من خلالها إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية

- **تحقيق العدالة:** وذلك من خلال توفير نظام قضائي عادل وشفاف، يضمن حقوق جميع أفراد المجتمع.
- **تعزيز سيادة القانون:** وذلك من خلال تطبيق القانون على الجميع، دون تمييز، وضمان التزام الجميع بالقانون.
- **تعزيز الأمن المجتمعي:** وذلك من خلال حماية المجتمع من الجريمة، وتوفير بيئة آمنة للجميع من خلال منشآتها الإصلاحية والتأهيلية.

وستعمل دائرة القضاء من خلال منظومة متكاملة من القيم المؤسسية التي تمثل مظلة العمل القضائي في الإمارة

القيم المؤسسية

العدالـة

العدالة هي جوهر رسالة القضاء، وهي الأساس الذي يقوم عليه أي مجتمع متحضر. وتلتزم دائرة القضاء بتوفير نظام قضائي عادل وشفاف، يضمن حقوق جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم أو وضعهم الاجتماعي

التنافسية

تسعى دائرة القضاء إلى أن تكون مؤسسة رائدة في مجال العدالة، وأن تنافس المؤسسات المماثلة في المنطقة والعالم. لتحقيق ذلك، تسعى دائرة القضاء إلى تطوير خدماتها ومنتجاتها، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الابتكار

الاستدامة

تلتزم دائرة القضاء بتحقيق المستدامة في عملياتها وخدماتها، وذلك من خلال استخدام أفضل التقنيات والموارد بشكل مسؤول، وحماية البيئة، وتعزيز التنمية الاجتماعية

المسؤولية المجتمعية

تؤمن دائرة القضاء بأن دورها لا يقتصر على تحقيق العدالة، بل يمتد إلى دعم المجتمع وتحسين حياة أفراده من خلال ضمان الحقوق وإنفاذ العقود ودعم الأعمال وتأهيل وضمان إعادة إدماج النزلاء في المجتمع بصورة مرنة وسلسة

الابتكار

تؤمن دائرة القضاء بأن الابتكار هو مفتاح النجاح في المستقبل. وستسعى دائرة القضاء إلى تشجيع التفكير الإبداعي، ودعم البحث والتطوير، وتعزيز التعاون مع الجهات الخارجية

استشراف المستقبل

تؤمن دائرة القضاء بأهمية استشراف المستقبل، وذلك من أجل التخطيط المسبق للتحديات والفرص المستقبلية. لتحقيق ذلك، تسعى دائرة القضاء إلى إجراء البحوث والدراسات المستقبلية، وتحليل البيانات، وتبادل الخبرات مع الجهات القضائية الرائدة الأخرى.

الهدف الاستراتيجي:

قضاء عادل ناجز لمجتمع آمن ومستقر

مجتمع آمن ومستقر هو مجتمع يتمتع فيه أفراده بالأمن والطمأنينة، وينعمون بالعدالة، ويساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تحقيقاً لهذا الهدف، تسعى دائرة القضاء إلى الاستمرار في تطوير نظامها القضائي، وتعزيز كفاءة وفاعلية خدماتها، ورفع مستوى الوعي القانوني لدى المجتمع، وتعزيز التعاون مع الجهات الدولية والإقليمية في مجال العدالة

الأولويات الاستراتيجية

سيتم تنفيذ الهدف من خلال 4 أولويات استراتيجية:

الأولوية الأولى:

منظومة قضائية متطورة تضمن الحقوق وتحقق العدالة في المجتمع

ستعمل الدائرة من خلال هذه الأولوية على تطوير التشريعات المحلية وأنظمة التقاضي المدني والتجاري وتطوير البنية التحتية القضائية والقدرات والكفاءات العاملة في المسار القضائي

ومن ناحية أخرى ستعمل الدائرة على تعزيز كفاءة وفعالية إجراءات التقاضي ورفع مستوى الشفافية والنزاهة وتعزيز التعاون الدولي مع الجهات الدولية والإقليمية مع إبراز دور الإمارة على الساحة العالمية في مجال القضاء

الأولوية الثانية:

ضمان استدامة وجودة العدالة الجنائية

ستعمل الدائرة من خلال هذه الأولوية على تسريع وتطوير أنظمة التحقيق والمحاكم الجزائية وتعزيز مبدأ استقلال القضاء الجنائي ومكافحة الظواهر الإجرامية في المجتمع، وذلك من خلال تطبيق القانون على الجميع دون تمييز وضمان نشر الثقافة القانونية في مجال العدالة الجنائية من خلال البرامج التوعوية وتعزيز التعاون مع الجهات الإعلامية والتعليمية

الأولوية الثالثة:

منشآت إصلاحية متميزة تطبق أفضل الممارسات العالمية في الرعاية والتأهيل وإعادة الدمج في المجتمع

تهدف هذه الأولوية إلى طوير البنية التحتية للمرافق الإصلاحية: وذلك من خلال إنشاء مرافق إصلاحية جديدة، وتطوير مرافق وخدمات المرافق الإصلاحية القائمة. وتطوير البرامج والخدمات المقدمة في المرافق الإصلاحية وتطوير برامج التأهيل المهني، وبرامج التعليم والتدريب، وبرامج الإرشاد النفسي والاجتماعي. علاوة على ذلك، تستهدف الدائرة تدريب العاملين من خلال برامج التأهيل المستمرة وتعزيز التعاون مع الجهات التعليمية والبحثية

ستعمل الدائرة أيضاً على تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية وشبه الحكومية في مجال إعادة الإدماج وذلك من خلال تنسيق وتوفير خدمات إعادة الإدماج للنزلاء بعد الإفراج عنهم

الأولوية الرابعة:

تحقيق التكامل واستشراف المستقبل لخدمات تفوق توقعات المتعامل

تهدف هذه الأولوية الاستراتيجية إلى تحقيق التكامل والاستباقية في خدمات دائرة القضاء، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- توفير خدمات متكاملة ومتسقة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المتقاضين، والمحامين، والشركاء الاستراتيجيين والأساسيين، ومؤسسات المجتمع المدني
- تقديم خدمات استباقية تلبي توقعات أصحاب المصلحة، وذلك من خلال التنبؤ باحتياجاتهم، وتقديم الخدمات قبل أن يطلبوها

دائـــرة الـقـضـــــاء
JUDICIAL DEPARTMENT

الخطة الاستراتيجية
STRATEGIC PLAN
2026 - 2024

الهدف

قضاء عادل ناجز لمجتمع آمن ومستقر

الرؤيـة

أن تكون إمارة أبوظبي مركزاً عالمياً للعدالة
يوفر نظاماً قضائياً متقدماً ومستداماً

الرسالـة

التمسـك بسـيادة القانـون وتحقيـق العدالـة
وتقديم خدمات قضائية وعدلية متميزة

الأولويات الاستراتيجيـة

الأولوية الأولى:
منظومة قضائية متطورة تضمن الحقوق وتحقق العدالة في المجتمع

الأولوية الثانية:
ضمان استدامة وجودة العدالة الجنائية

الأولوية الثالثة:
منشآت إصلاحية متميزة تطبق أفضل الممارسات العالمية في الرعاية والتأهيل
وإعادة الدمج في المجتمع

الأولوية الرابعة:
تحقيق التكامل واستشراف المستقبل لخدمات تفوق توقعات المتعامل

القيم

- العدالة
- التنافسية
- الاستدامة
- المسؤولية المجتمعية
- الابتكار
- استشراف المستقبل

دائـرة القضـاء - أبوظبي
إدارة التخطيط الاستراتيجي والتطوير المؤسسي

المحاور الفرعية

تسخير قوة الذكاء الاصطناعي

أ. الذكاء الاصطناعي لإدارة الحالات ودعم القرار

سيلعب الذكاء الاصطناعي دوراً حاسماً في تبسيط إدارة القضايا وتوفير دعم القرار للقضاة. ستكون الأنظمة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي قادرة على

1. أتمتة المهام الروتينية مثل جدولة جلسات الاستماع، وإسناد القضايا إلى القضاة، وإدارة وثائق المحكمة
2. تحليل كميات كبيرة من البيانات القانونية لتحديد السوابق ذات الصلة، والتنبؤ بنتائج القضايا، وتزويد القضاة بالرؤى التي يمكن أن تفيد قراراتهم
3. تحديد وتخفيف التحيزات المحتملة في القرارات القضائية من خلال تحليل البيانات التاريخية وتحديد الأنماط التي يمكن أن تشير إلى التحيز اللاواعي

ب. روبوتات الدردشة والمساعدة الافتراضية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي

سيتم التوسع في استخدام أدوات المساعدة الافتراضية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي لتوفير إمكانية الوصول إلى المعلومات القانونية والإرشادات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للمتقاضين والجمهور. ستكون روبوتات الدردشة هذه قادرة على

1. الإجابة عن الأسئلة المتداولة حول الإجراءات القانونية ورسوم المحكمة والمواضيع الأخرى ذات الصلة
2. تقديم تعليمات تفصيلية خطوة بخطوة حول كيفية تقديم مستندات المحكمة، وجدولة جلسات الاستماع، وتسديد الدفعات
3. توصيل المستخدمين بالمسؤولين المعنيين إذا كانوا بحاجة إلى مساعدة أكثر تخصصاً

ج. الذكاء الاصطناعي لإدارة الأدلة والترجمة

سيتم استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز إدارة وترجمة الأدلة في إجراءات المحكمة. ستكون الأدوات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي قادرة على

1. نسخ التسجيلات الصوتية والمرئية لجلسات الاستماع والإفادات في المحكمة تلقائيًا، مما يوفر الوقت والموارد
2. ترجمة المستندات القانونية من لغة إلى أخرى، مما يسهل التواصل بين الأطراف والقضاة من مختلف الخلفيات
3. تحليل واستخراج المعلومات الأساسية من كميات كبيرة من الأدلة، مثل رسائل البريد الإلكتروني ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي والسجلات المالية

د. الذكاء الاصطناعي لأتمتة قاعات المحكمة والمشاركة عن بعد

سيتم دمج الذكاء الاصطناعي في قاعات المحكمة لأتمتة المهام الروتينية وتسهيل المشاركة عن بعد للأطراف والشهود. ستكون الأنظمة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي قادرة على

1. أتمتة المهام مثل إدارة رول المحكمة وعرض المعروضات وتسجيل الإجراءات.
2. ترجمة الإجراءات في الوقت الحقيقي، مما يسمح للأطراف والشهود بالمشاركة عن بعد دون عوائق لغوية
3. تحديد الاضطرابات المحتملة في إجراءات المحكمة والإبلاغ عنها، مثل المخالفات السلوكية أو انتهاكات آداب قاعة المحكمة

هـ. الذكاء الاصطناعي في تبسيط إجراءات العمل

سيتم استخدام الذكاء الاصطناعي في إعادة هندسة خطوات الخدمات بما يضمن خدمات سهلة وذات فاعلية

1. تقليل اجراءات العمليات.
2. قراءة إنطباعات المتعاملين بما يضمن التحسين المستمر
3. القراءة المستقبلية للبيانات والإستفادة منها.

و. الاعتبارات الأخلاقية والرقابة البشرية

تلتزم دائرة القضاء بضمان أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي أخلاقياً ومسؤولاً. ستقوم الإدارة بوضع وتنفيذ مبادئ توجيهية واضحة بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك ضمانات لحماية الخصوصية، ومنع التحيز، وضمان الرقابة البشرية

وستستثمر دائرة القضاء أيضًا في تدريب الموظفين القضائيين والمهنيين القانونيين حول الآثار الأخلاقية للذكاء الاصطناعي وكيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول

المحاور الفرعية

تحويل خدمات المحكمة

أ. إجراءات المحكمة الافتراضية

ستقوم دائرة القضاء بتوسيع استخدام إجراءات المحكمة الافتراضية لتسهيل الوصول إلى نظام العدالة وتقليل الحاجة إلى المثول شخصيًا. هذا يتضمن

1. إجراء جلسات استماع افتراضية للمسائل الروتينية في الدعاوى
2. التوسع في السماح للأطراف بالمشاركة في جلسات الاستماع عن بعد عبر مؤتمرات الفيديو
3. التوسع في توفير مترجمين فوريين لجلسات الاستماع الافتراضية للتأكد من فهم جميع الأطراف للإجراءات

ب. الخدمات الإلكترونية الموسعة

ستقوم دائرة القضاء بتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية المتاحة للمتقاضين والجمهور. هذا يتضمن

1. توفير الوصول عبر الإنترنت إلى وثائق وسجلات ا لمحكمة
2. تعزيز القيد التفاعلي وتمكين تقديم المستندات عبر الإنترنت، مثل المرافعات والطلبات
3. التوسع في تنفيذ أنظمة الدفع الإلكتروني لرسوم المحاكم والغرامات
4. الاجراءات التلقائية واختزال خطوات تقديم الخدمة

ج. تعزيز الحلول البديلة لفض النزاعات

ستقوم دائرة القضاء بتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية سوف تقوم دائرة القضاء بتشجيع استخدام آليات تسوية النزاعات لتشجيع التسويات الودية وتقليل عدد القضايا أمام المحاكم. هذا يتضمن

1. توفير التدريب والموارد للقضاة والمحامين على تقنيات الحلول البديلة للنزاعات
2. التوسع في نطاقات أعمال لجان الوساطة والتحكيم لتسهيل إجراءات تسوية المنازعات
3. تطوير حملات توعية عامة لتثقيف الجمهور حول فوائد الوسائل البديلة

المحاور الفرعية

تعزيز الابتكار في تحقيق العدالة

أ. التعاون مع المهنيين القانونيين

وبهدف تعزيز النظام البيئي للعدالة ستعمل دائرة القضاء على تعزيز تعاونها مع المهنيين القانونيين، بما في ذلك المحامون والقضاة والأكاديميون القانونيون، لضمان استجابة نظام العدالة لاحتياجات المجتمع. هذا يتضمن

1. إنشاء منتديات منتظمة للحوار والتعاون بين دائرة القضاء والمهنيين القانونيين
2. إجراء بحث مشترك حول القضايا والاتجاهات القانونية الناشئة
3. توفير التدريب وورش العمل للمهنيين القانونيين حول التقنيات والممارسات الجديدة

ب. التعاون مع الأكاديميين والباحثين

ستتعاون دائرة القضاء في أبوظبي مع الجامعات والمؤسسات البحثية لدفع تطوير الأدوات والحلول القانونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي. هذا يتضمن

1. تمويل المشاريع البحثية حول استخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي
2. التعاون في تطوير النماذج الأولية وتجارب الذكاء الاصطناعي
3. إنشاء مراكز بحثية مشتركة تركز على التكنولوجيا القانونية

ج. التواصل مع منظمات المجتمع المدني

سوف تتعاون دائرة القضاء مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز ثقة الجمهور في نظام العدالة. هذا يتضمن

1. تنظيم منتديات وورش عمل مجتمعية لتوعية الجمهور حول نظام العدالة
2. الشراكة مع منظمات المجتمع المدني للتوسع في تقديم المساعدة القانونية
3. تطوير حملات التوعية العامة لتعزيز الوصول إلى العدالة وأهمية سيادة القانون

د. التعاون الدولي وتبادل المعرفة

ستتعاون دائرة القضاء مع المنظمات الدولية والهيئات القضائية الأجنبية لتبادل أفضل الممارسات والتعلم من التجارب في الولايات القضائية الأخرى. هذا يتضمن

1. المشاركة في المؤتمرات وورش العمل الدولية حول استخدام التكنولوجيا في نظام العدالة
2. التوسع في برامج تبادل للقضاة والمهنيين القانونيين.
3. التعاون في تطوير المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة

هـ. بناء ثقافة الابتكار

ستعمل دائرة القضاء على تعزيز ثقافة الابتكار داخل الدائرة من خلال تشجيع الموظفين على تبادل الأفكار وتطوير حلول جديدة وتجربة التقنيات الجديدة. هذا يتضمن

1. إنشاء مراكز وحاضنات الابتكار داخل دائرة القضاء.
2. توفير التدريب والموارد للموظفين على منهجيات الابتكار
3. تقدير ومكافأة الموظفين على مساهماتهم المبتكرة.

ومن خلال تعزيز النظام البيئي للعدالة، تهدف دائرة القضاء إلى خلق مجتمع أكثر عدلاً وإنصافًا للجميع

وبناءً على تلك المرتكزات والمحاور الأساسية التي تستكشف مستقبل العمل القضائي والعدلي خلال الثلاث سنوات المقبلة، تعين على النظام القضائي في الإمارة أيضاً إجراء تحليل شامل للبيئتين الخارجية والداخلية التي سيتعين على الدائرة خلالهما تنفيذ الأعمال الاستراتيجية المرتبطة بتلك المرتكزات.

600 599 799 600 599 799 info@adjd.gov.ae
@adjd_official www.adjd.gov.ae

إعداد: إدارة التخطيط الاستراتيجي والتطوير المؤسسي

جميع الحقوق محفوظة لدائـرة القضـاء - أبوظبي، 2024 ©